Beşir/4
K-20
Türkiye Diyanet Vakfı
Kütüphanesi
İslâm Ansiklopedisi

مِفتاحُ العُلوم

تأليف

أبي يَعقوب يوسُف بْن أبي بكر محمد بْن السّكاكي

يَحتوي عَلى عُلوم

الصّرف . النحو . المعاني . البيان . البَديع

الاستِدلال . العَروض . القافية

مَنشورات

المكتبة العِلميّة الجَديدة

بَيروت - لبُنان

كَذٰلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ

(قرآن كريم)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الأستاذ الامام البارع العلامة سراج الملة والدين

أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي

تغمده الله برحمته ورضوانه :

أحق كلام أن تلهج به الألسنة . وأن لايطوى منشوره على توالى الأزمنة . كلام لايفرغ إلا فى قالب الصدق . ولا ينسج خبره إلا على منوال الحق . فبالحرى تلقيه بالقبول إذا ورد يقرع الأسماع . وتأبيه أن يعلق بذيل مؤاده ريبة إذا حسر عن وجهه القناع . وهو مدح الله تعالى وحمده بما هو له من المادح أزلا وأبدا . وبما انخرط فى سلكها من المحامد متجددا . ثم الصلاة والسلام على حبيبه محمد البشير النذير . بالكتاب العزيز المنير . الشاهد لصدق دعواه بكمال بلاغته . المعجز لدهماء المصاقع عن ايراد معارضته . إعجازا أخرس شقشقة كل منطيق . وأظلم طرق المعارضة فساوضح اليها وجه طريق . حتى أعرضوا عن المعارضة بالحروف . الى المقارعة بالسيوف . وعن المقاولة باللسان . الى المقاتلة بالسنان . بغيا منهم وحسدا . وعنادا ولددا . ثم على آله وأصحابه الأئمة الأعلام . وأزمة الاسلام .

وبعد : فان نوع الأدب نوع يتفاوت كثرة شعب وقلة وصعوبة فنون وسهولة وتباعد طرفين وتدانيا بحسب حظ متوليه من سائر العلوم كمالا ونقصانا وكفاء منزلته هنالك ارتفاعا وانحطاطا وقدر مجاله فيها سعة وضيقا ، ولذلك ترى المعتنين بشأنه على مراتب مختلفة فمن صاحب أدب تراه يرجع منه الى نوع أو نوعين لايستطيع أن يتخطى ذلك ، ومن آخر تراه يرجع الى ماشئت من أنواع مربوطة فى مضمار اختلاف ، فمن نوع لين الشكيمة سلس المقاد يكفى فى اقتياده بعض قوة وأدنى تمييز ، ومن آخر هو بعيد المأخذ نائى المطلب رهين الارتياد يؤيد ذكاء وفضل قوة طبع ، ومن آخر كالروز فى قرن ، ومن رابع لايملك إلا بعدد متكاثرة وأوهاق متظافرة مع فضل إلهى فى ضمن ممارسات كثيرة ومراجعات طويلة لاشتماله على فنون متنافية الأصول

متباينة الفروع متغايرة الجنى ترى مبنى البعض على لطائف المناسبات المستخرجة بقوة القرائح والأذهان وترى مبنى البعض على التحقيق البحت وتحكيم العقل والصرف والتحرز عن شوائب الاحتمال ، ومن آخر ريض لايرتاض الا بمشيئة خالق الخلق ، وقد ضمنت كتابى هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة مارأيته لابد منه وهى عدة أنواع متآخذة فأودعته علم الصرف بتمامه وإنه لايتم الا بعلم الاشتقاق المتنوع الى أنواعه الثلاثة وقد كشفت عنها القناع . وأوردت علم النحو بتمامه ، وتمامه بعلمى المعانى والبيان ، ولقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر ، ولما كان تمام علم المعانى بعلمى الحد والاستدلال لم أر بدا من التسمح بهما ، وحين كان التدرب فى علمى المعانى والبيان موقوفا على ممارسة باب النظم وباب النثر ورأيت صاحب النظم يفتقر الى علمى العروض والقوافى ثنيت عنان القلم الى ايرادهما وما ضمنت جميع ذلك كتابى هذا الا بعد ماميزت البعض عن البعض التميز المناسب ، وخصصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك ومهدت لكل من ذلك أصولا لائقة وأوردت حججا مناسبة وقررت ماصادفت من آراء السلف قدس الله أرواحهم بقدر ما احتملت من التقرير مع الارشاد الى ضروب مباحث قلت عناية السلف بها وايراد لطائف مفتنة مافتق أحد بها رتق أذن ، وها أنا ممل حواشى جارية مجرى الشرح للمواضع المشكلة مستكشفة عن لطائف المباحث المهملة مطلعة على مزيد تفاصيل فى أماكن تمس الحاجة اليها فاعلا ذلك كله عسى إذا قيض فى اللحد المضجع أن يدعى لى بدعوة تسمع ، هذا .

واعلم أن علم الأدب متى كان الحامل على الخوض فيه مجرد الوقوف على بعض الأوضاع وشىء من الاصطلاحات فهو لديك على طرف التمام . أما إذا خضت فيه لهمة تبعثك على الاحتراز عن الخطأ فى العربية وسلوك جادة الصواب فيها اعترض دونك منه أنواع تلقى لأدناها عرق القربة لاسيما إذا انضم الى همتك الشغف بالتلقى لمراد الله تعالى من كلامه الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فهنالك يستقبلك منها مالا يبعد أن يرجعك القهقرى وكأنى بك وليس معك من هذا العلم إلا ذكر النحو واللغة قد ذهب بك الوهم الى أن ماقرع سمعك هو شىء قد أفتر عنه عصبية الصناعة لاتحقق له وإلا فمن لصاحب علم الأدب بأنواع تعظم تلك العظمة لكنك إذا اطلعت على مانحن مستودعوه كتابنا هذا مشيرين فيه الى ماتجب الاشارة اليه ولن يتم لك ذلك إلا بعد أن تركب له من التأمل كل صعب وذلول علمت إذ ذاك أن صوغ الحديث ليس إلا من عين التحقيق وجوهر السداد ، ولما كان حال نوعنا هذا ماسمعت ورأيت أذكياء أهل زماننا الفاضلين الكاملى الفضل قد طال إلحاحهم علىّ فى أن أصنف لهم مختصرا يحظيهم بأوفر حظ منه وأن يكون أسلوبه أقرب أسلوب من فهم كل ذكى صنفت هذا وضمنت لمن أتقنه أن أن ينفتح عليه جميع المطالب العلمية ، وسميته :

مفتاح العلوم

وجعلت هذا الكتاب ثلاثة أقسام : القسم الأول فى علم الصرف ، القسم الثانى فى علم النحو ،

القسم الثالث فى علمى المعانى والبيان .

والذى اقتضى عندى هـذا هو أن الغرض الأقـدم من علم الأدب لما كان هو الاحتراز عن الخطأ فى كلام العرب وأردت أن أحصل هذاالغرض وأنت تعلم أن تحصيل الممكن لك لايتأتى بدون معرفة جهات التحصيل واستعمالها لاجرم أنا حاولنا أن نتلو عليك فى أربعة الأنواع مذيلة بأنواع آخر مما لابد من معرفته فى غرضك لتقف عليه ثم الاستعمال بيدك ، وإنما أغنت هـذه لأن مثارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة المفرد والتأليف وكون المركب مطابقا لما يجب أن يتكلم له ، وهذه الأنواع بعد علم اللغة هى المرجوع اليها فى كفاية ذلك مالم يتخط الى النظم ، فعلما الصرف والنحو يرجع اليهما فى المفرد والتأليف ، ويرجع الى علمى المعانى والبيان فى الأخير ، ولما كان عـلم الصرف هو المرجوع اليه فى المفرد أو فيما هو فى حكم المفرد والنحو بالعكس من ذلك كما ستقف عليه وأنت تعلم أن المفرد متقدم على أن يؤلف وطباق المؤلف للمعنى متأخر عن نفس التأليف لاجرم أنا قدمنا البعض على هذا الوجه وضعا لنؤثر ترتيبا استحقته طبعا .

وهذا حين أن نشرع فى الكتاب فنقول وبالله التوفيق : أما :

القسم الأول

من الكتاب فمشتمل على ثلاثة فصول

الأول : فى بيان حقيقة علم الصرف والتنبيه على مايحتاج اليه فى تحقيقها . الثانى : فى كيفية الوصول إليه . الثالث : فى بيان كونه كافيا لما علق به من الغرض ، وقبل أن تندفع إلى سوق هذه الفصول فلنذكر شيئا لابد منه فى ضبط الحديث فيما نحن بصدده وهو الكشف عن معنى الكلمة وأنواعها . الأقرب أن يقال الكلمة هى اللفظة الموضوعة لمعنى مفردة والمراد بالافراد أنها بمجموعها وضعت لذلك المعنى دفعة واحدة ثم إذا كان معناها مستقلا بنفسه وغير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة مثل علم وجهل سميت اسما واذا اقترنت مثل علم وجهل سميت فعلا واذا كان معناها لايستقل بنفسه مثل من وعن سميت حرفا ويفسر المستقل بنفسه على سبيل التقريب والتأنيس بأنه الذى يتم الجواب به كقول القائل زيد فى جوابك إذاقلت من جاء وقرأ إذا قلت ماذا فعل بخلافه إذا قال فى أوعلى إذاقلت أين قرأ ، وإذ قد ذكرنا هذا فلنشرع فى الفصل الأول ولنشرحه .

اعلم أن علم الصرف هو تتبع اعتبارات الواضع فى وضعه من جهة المناسبات والأقيسة ونعنى بالاعتبارات وافرضها إلى أن تتحقق أنه أولا جنس المعانى ثم قصد لجنس جنس منها معينا بازاء كل من ذلك طائفة طائفة من الحروف ثم قصد لتنويع الأجناس شيئا فشيئا متصرفا فى تلك الطوائف بالتقديم والتأخير والزيادة فيها بعد أو النقصان منها مما هو كاللازم للتنويع وتكثير الأمثلة ومن التبديل لبعض

تلك الحروف لغيره لعارض وهكذا عند تركيب تلك الحروف من قصد هيئة ابتداء ثم من تغيرها شيئا فشيئا ولعلك تستبعد هذه الاعتبارات إذ ليس طريق معرفتها عندك لكن لايخفى عليك أن وضع اللغة ليس إلا تحصيل أشياء منتشرة تحت الضبط فاذا أمعنت فيه النظر وجدت شأن الواضع أقرب شىء من شأن المستوفى الحاذق وانك لتعلم مايصنع فى باب الضبط فيزل عنـك الاستبعاد ثم انك ستقف على جلية الأمر فيه مما يتلى عليك عن قريب .

الفصل الثانى : فى كيفية الوصول إلى النوعين ، وهما معرفة الاعتبارات الراجعة إلى الحروف ومعرفة الاعتبارات الراجعة الى الهيئات وفيه بابان . الأول فى معرفة الطريق الى النوع الأول وكيفية سلوكه . الثانى فى معرفة الطريق الى النوع الثانى وكيفية سلوكه أيضا ومساق الحديث فيهما لايتم الابعد التنبيه على أنواع الحروف التسعة والعشرين ومخارجها . اعلم أنها عند المتقدمين تنقسم الى مجهورة ومهموسة وهى عندى كذلك لكن على ما أذكره وهو أن الجهر انحصار النفس فى مخرج الحرف والهمس جرى ذلك فيه والمجهورة عندى الهمزة والألف والقاف والكاف والجيم والياء والراء والنون والطاء والدال والتاء والباء والميم والواو يجمعها قولك قـدك أترجم ونطايب والمهموسة ماعداها ثم إذا لم يتم الانحصار ولا الجرى كما فى حروف قولك لم يروعنا سميت معتدلة وما بين الشديدة والرخوة واذاتم الانحصار كما فى حروف قولك أجدك قطبت سميت شديدة واذاتم الجرى كما فى الباقية من ذلك سميت رخوة ثم اذاتبع الاعتدال ضعف تحمل الحركة أوالامتناع عنه كما فى الواو والياء والألف سميت معتلة واذا تبع تمام الانحصار حفز وضغط كما فى حروف قولك قد طبخ سميت حروف القلقلة وتتنوع أيضا الى مستعلية وهى الصاد والضاد والطاء والظاء والغـين والخاء والقاف والى منخفضة وهى ماعداها والاستعلاء أن تتصعد لسانك فى الحنك الأعلى والانخفاض بخلاف ذلك فان جعلت لسانك مطبقا للحنك الأعلى كما فى الصاد والضاد والطاء والظاء سميت مطبقة والا كما فى سواها سميت منفتحة ومخارجها عندالأكثرستة عشرعلى هذا النهج : أقصى الحلق للهمزة والألف والهاء ووسطه للعين والحاء وأدناه الى اللسان للغين والخاء وأقصى اللسان ومافوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف ومن وسط اللسان بينه و بين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء ومن بين أول حافة اللسان ومايليها من الأضراس مخرج الضاد ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان من بينها و بين مايليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام ومن طرف اللسان بينه و بين مافويق الثنايا العليا مخرج النون ومن مخرج النون غير أنه أدخل فى ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مخرج الطاء والدال والتاء ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاى والسين ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا مخرج الظاء والذال والثاء ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة (ويتصور ماذكرناه من الشكل الآتى)

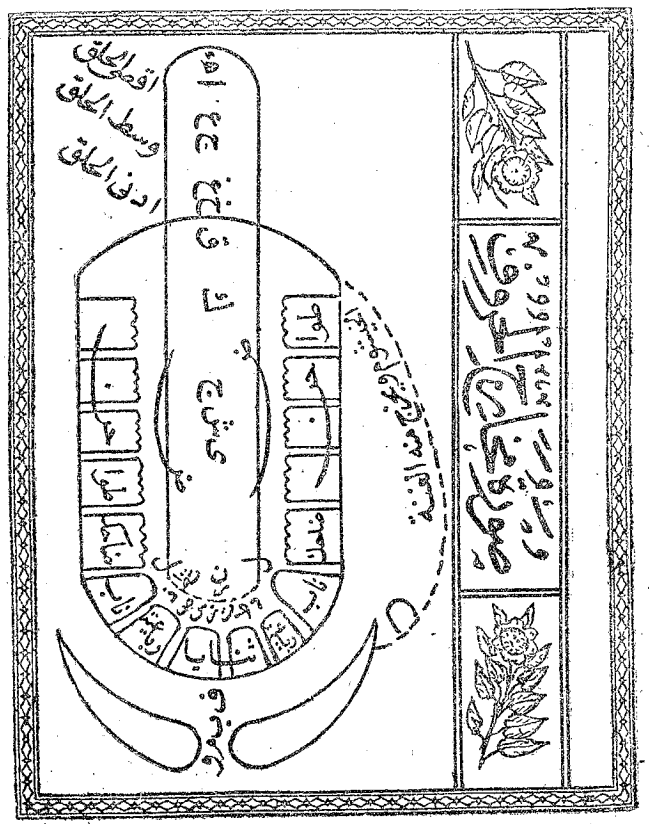

وعندى أن الحكم فى أنواعها ومخارجها على مايجده كل أحد مستقيم الطبع سليم الذوق إذا راجع نفسه واعتبرها كما ينبغى و إن كان بخلاف الغير لإمكان التفاوت فى الآلات و إذ قد تنبهت لما ذكرنا فلنرجع إلى الباب الأول ، والكلام فيه يستدعى تمهيد أصل ، وهو أن اعتبار الأوضاع فى الجملة مضبوطة أدخل فى المناسبة من اعتبارها منتشرة وأعنى بالانتشار ورودها مستأنفة فى جميع مايحتاج إليه فى جانب اللفظ من الحروف والنظم والهيئة ، وكذا فى جانب المعنى من عدة اعتبارات تلزمه و بالضبط خلاف ذلك . وتقريره أن إيقاع القريب الحصول أسهل من البعيد وفى اعتبارها مضبوطة تكون أقرب حصولا لاحتياجها إذ ذاك إلى أقل مما تحتاج إليه على خلاف ذلك ، و يظهر من هذا أن اعتبار الأوضاع الجزئية أعنى بها المتناولة للمعانى الجزئية يلزم عند إمكان ضبطها أن تكون مسبوقة بأوضاع كلية لها ، وقد خرج بقولى عند إمكان ضبطها ما كان فى الظاهر جنسه نوعه كالحروف والأسماء المشاكلة لها من نحو إذا وأنى ومتى عن أن يكون لوضعه الجزئى وضع كلى هذا

على المذهب الظاهر من جمهور أصحابنا و إلا فخروج ذلك عندى ليس بحتم و إذا تمهد هذا فنقول الطريق إلى ذلك هو أن تبتدئ فيما يحتمل التنويع من حيث انتهى الواضع فى تنويعه وهى الأوضاع الجزئية فترجع منها القهقرى فى التجنيس ، وهو التعميم إلى حيث ابتدأ منه وهو وضعه الكلى لتلك الجزئية كنحو أن تبتدئ من مثل لفظ المتباين وهو موضع التباين فترده إلى معنى أعم فى لفظ التباين وهو المباينة من الجانبين ثم ترد التباين إلى أعم وهو المباينة من جانب فى لفظ باين ثم ترده إلى أعم وهو حصول البينونة فى لفظ بان ثم ترده إلى أعم وهو مجرد البين ، وهذا هو الذى يعنيه أصحابنا فى هذا النوع بالاشتقاق ثم اذا اقتصرت فى التجنيس على ماتحتمله حروف كل طائفة بنظم مخصوص كمطلق معنى البينونة فيما ضربنا من المثال للباء ثم الياء ثم النون وهو المتعارف سمى الاشتقاق الصغير وان تجاوزت الى ما احتملته من معنى أعم من ذلك كيفما انتظمت مثل الصور الست للحروف الثلاثة المختلفة من حيث النظم والأربع والعشرين للأربعة والمائة والعشرين للخمسة سمى الاشتقاق الكبير . وههنا نوع ثالث من الاشتقاق كان يسميه شيخنا الحاتمى رحمه الله الاشتقاق الأكبر ، وهو أن يتجاوز الى ما احتملته أخوات تلك الطائفة من الحروف نوعا أو مخرجا وقد عرفت الأنواع والمخارج على مانبهناك وأنه نوع لم أر أحدا من سحرة هذا الفن وقليل ماهم حام حوله على وجهه إلا هو وما كان ذلك منه تعمده الله برضوانه وكساه حلل غفرانه الا لكونه الأول والآخر فى علماء الفنون الأدبية الى علوم أخر ولاينبئك مثل خبير . وسلوك هذا الطريق على وجهين أصل فيما يطلب منه وملحق به . أما الأصل فهو اذا ظفرت بأمثلة ترجع معانيها الجزئية الى معنى كلى لها أن تطلب فيها من الحروف قدرا تشترك هى فيه وهو يصلح للوضع الكلى على أن لاتمتنع عن تقدير زيادة أو حذف أو تبديل إن توقف مطلوبك على ذلك وعن تقدير القلب أيضا فى الاشتقاق الصغير معينا كلا من ذلك بوجه يشهد له سوى وجه الضبط فهو بمجرده لايصلح لذلك وتلك الحروف تسمى أصولا والمثال الذى لايتضمن إلا إياها مجردا وما سوى تلك الحروف زوائد والمتضمن لشىء منها مزيدا و إذا أريد أن يعبر عن الأصول عبر عن أولها فى ابتداء الوضع بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها باللام ثم إذا كان هناك رابع وخامس كرر لهما اللام فقيل اللام الثانى واللام الثالث و إذا أريد أن يعبر عن الزوائد عبر عنها بأنفسها إلا فى المكرر والمبدل من تاء الافتعال وستعرفه هذا عند الجمهور وهو المتعارف ، واذا أريد تأدية هيئة الكلمة أديت بهذه الحروف و يسمى المنتظم منها إذ ذاك وزن الكلمة والكلام فى تقرير هذا الأصل يستدعى تحرير خمسة قوانين . أحدها فى أن القدر الصالح للوضع الكلى ماذا والباقية فى أن الشاهد لتعيين كل من الأربعة الزيادة والحذف والبدل والقلب ماذا . أما القانون الأول فالذى عليه أصحابنا هو الثلاثة فصاعدا إلى خمسة خلافا للكوفيين . أما الثلاثة فلكون البناء عليها أعدل الأبنية لاخفيفا خفيفا ولا ثقيلا ثقيلا ، ولانقسامه على المراتب الثلاث وهى المبدأ والمنتهى والوسط بالسوية لكل واحد واحد لاتفاوت مع كونه صالحا لتكثير الصور المحتاج اليه فى باب

التنويع صلاحا فوق الاثنين دع الواحد و يظهر من هذا أن مطلوبية العدد فيما جنسه نوعه دون مطلوبيته فيما سوى ذلك . وأما التجاوز عنها إلى الأكثر فلكونه أصلح منها لتكثير الصور المحتاج اليه . وأما الاقتصار على الخمسة فليكون على قدر احتمال نقصانها زيادتها ، وقد ظهر من كلامنا هذا أن الكلمات الداخلة تحت الاشتقاق عند أصحابنا البصريين إما أن تكون ثلاثية أو رباعية أو خماسية فى أصل الوضع ، وأما القانون الثانى وهو أن الحرف إذا دار بين أن يكون مزيدا على مثال هو فيه و بين أن يكون محذوفا عن مثال ليس فيه فالشاهد للزيادة ماذا فوجوه وقبل أن نذكرها لابد من شىء يجب التنبيه عليه ، وهو أن لا يكون توجه الحكم بالزيادة على الحرف بعد استجماع مالابد منه فى ذلك نادرا مثله فى الخارج عن مجموع قولك اليوم تنساه إذا لم يكن مكررا على ما افترعه الاستقراء الصحيح ، وهذه الحروف يسميها أصحابنا فى هذا النوع حروف الزيادة بمعنى أن حكم الزيادة يتفق لها كثيرا ، ولذلك جعل شرطا فى زيادة الحرف كونه مكررا أومن هذه الأحرف وأن لا يتغير حكم الحرف فى نظيره كنحو رجيل ومسيلم ، وإذ قد تنبهت لهذا فنقول : الوجه الأول هو أن يفضل عن القدر الصالح للوضع الكلى كنحو ألف قبعثرى . الثانى أن يكون ثبوته فى اللفظ بقدر الضرورة كهمزة الوصل فى اسم واعرف وأمثالهما وستعرف مواقعها . الثالث أن يمتنع عليه الحذف كحروف المضارعة لأدائها إذا قدرت محذوفة عن الماضى الى خلاف قياس وهو أن لا يكون فى الأفعال الوزن الذى هو فى باب الاعتبار الأصل المقدم وهو الثلاثى البتة مع محذور آخر وهو التجاوز عن القدر الصالح للوضع الكلى . الرابع وهو أم الوجوه أن يكون ثبوته فى أقل صورا من لاثبوته ، ولا مقتضى للحذف من مقتضياته التى تقف عليها فى قانونه كالحروف التى تقع فيما يصغر و يثنى و يجمع من نحو مسيلم ومسلمان أو مسلمين ومسلمون أو مسلمين أومسلمات وفى الأسماء المتصلة بالأفعال كالمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة من نحو مرحبة وراحم ومرحوم ورحيم وفى أبنية التفضيل وأسماء الأزمنة والأمكنة وأسماء الآلات من نحو أطلع ومطلع ومصداق وفى غير ذلك مما يطلع عليه المتأمل وهذه أشياء لها تفاصيل يتضمنها مواضعها من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى . أما مايقرع سمعك أن من جملة الشواهد لزيادة الحرف أن يكون له معنى على حدة ممثلا بالتنوين وتاء التأنيث وسين الكسكسة وهاء الوقف ولام ذلك وهنالك وأولالك وأشباه لها فلولا أنه يلزم من سوق هذا الحديث ادخال الشين المعجمة الكشكشية وكاف نحو ذلك وهنالك وكزيد و باء نحو بزيد فى جملة حروف الزيادة ، وأنه يلزم ادخال الأسماء الجارية مجرى الحروف فى الاشتقاق لكان خليقا بالقبول . وأما القانون الثالث وهو أن الحرف إذا اتفق له أن يدور بين الحذف والزيادة فالشاهد لكونه محذوفا ماذا ؟ فنقول هو أن يلزم من الاخلال بالحذف ترك أصل تراعيه مثل أن يلزم كون المثال على أقل من ثلاثة أحرف إما بدون تأمل كنحو غد ومن بل بتخفيف الهمزة وقل وقه ولم يك أو بأدنى تأمل كنحو رمتا ورموا وقمن وقمت وقمتما وقمتم وقمت وقمتن وقمت وقمنا ، ونحو رمت وعدة وحرى فان ضمائر الفاعلين وتاءى التأنيث و ياء

النسب كلمات على حدة ، أو باستعمال قانون الزيادة فى نحو يعد و يسل والليل إذا يسر ولم يخش و يقلن وتدعين واغز وأفم وغاز وغازون وأعلون و إقامة واستقامة وجوار وجوير وعلى ذا فقس أومثل أن يلزم أن لا يكون فى الأسماء التى هى لمدار التنويع القطب الأعظم خماسى أصلا نظرا إلى التحقير والتكسير مع كونهما مستكرهين فى نحو فريزد وفرازد وسفيرج وسفارج وجبيء ماشا كل ذلك . واعلم أن الحذف ليس يخص حرفا دون حرف إلا أنه فى حرف اللين إذا تأملت مفرط . وأما القانون الرابع وهو أن الشاهد لكون الحرف بدلا عن غيره فى محل التردد ماذا فالقول فيه هو أن تجده أقل وجودا منه فى أمثلة اشتقاقه كهمزة أجوه وتاء تراث ونظائرهما لامساويا له مساواة مثل الدال فى نهد ينهد نهودا للضاد فى نهض ينهض نهوضا بعد أن يكون فى مظان الاستشهاد للكثرة بمعزل عن تلك الأمثلة . أما استعمال هذا القانون فى نظيره لكن من جنس قليلها فى غير موضع يلحقه بذلك الكثير وجوبا فيبرزه فى معرض التهمة عزل أصحابنا أمثلة الآتى وأتى وأيت عند اثبات مساواة مثل الواو فى نحو أتوته آتوه أتوا للياء فى أتيته آتيه أنيا مراعيا فى هذا القانون عين ماراعيته فى قانون الزيادة وهو أن لا يكون توجه حكم البدل على ذلك الحرف عزيزا مثله فى الخارج عن مجموع قولك أنجدته يوم صال زط على ماشهد له اعتبار أصحابنا وأن لاتغير الحكم فى النظير هذا اذا لم تتخط موضوع الباب وهو معرفة البدل فى الحروف الأصول . أما اذا تخطيته الى معرفته فى الزوائد فالشاهد هناك لكون الحرف بدلا عن غيره بعد كونه من حروف البدل : إما ماذكر أوفرعية متضمنه على متضمن من ذلك الغير فنحو الواو فى ضو يرب وضوارب بدل عن الألف فى ضارب أولزوم اثبات بناء مجهول لكونه غير بدل لزومه من نحو هراق واصطبر وادارك اذا لم تجعل الهاء بدلا عن الهمزة ولا الطاء أوالدال عن التاء وأخوات لها ، وقد ظهر من فحوى كلامنا هذا أن العامل هذا القانون مفتقر الى الاستكثار من استعماله فى مواضع شتى مختلفة المواد متأملا حق التأمل لتتأجه هنالك مضطر الى التفطن لتفاوتها وجوبا وجوزا مستمرا وغير مستمر ضابطا كل ذلك واحدا فواحدا ليجذب بضبعه فى مداحض الاعتبارات اذا دفع اليها لاسيما اعتبارات كيفية وقوع البدل فى النوعين فليست غير الأخذ بالأقيس فالأقيس ، وأنا أورد عليك حاصل تأمل أصحابنا فى هذا القانون الا ما استصوب ظاهر الصناعة إلغاءه من نحو ابدال الميم من لام التعريف أو الهاء من تاء التأنيث فى الوقف أو الألف من نون إذن والتنوين ونون التأكيد المفتوح ماقبلها فيه وغير ذلك مما هو منخرط فى هذا السلك ايرادا مرتبا فى ثلاثة فصول . أحدها فيما يجب من ذلك ، وثانيها فيما يجوز مستمرا ، وثالثها فيما لايستمر لأكفيك مؤنة تحصيلها من عند نفسك .

الفصل الأول : فى النتائج الواجبة

وأعنى بالواجب مالايوجد نقيضه أو يقل جدا . الواو فى غير صيغة افعل خارج الأعلام اذا سكنت قبلها ياء غير بدل عن آخر ولا للتصغير أوله الا أن الواو طرف تبدل ياء كسيد وأيام ودلية وضيون عندى كأسامة وهى غير بدل عن آخر اذا سكنت قبل ياء فى كلمة أو فيما هو فى